



## من أجل الكويت... رؤية الاتحاد العام حول مستقبل الكويت الاقتصادي

إيماننا من الاتحاد العام لعمال الكويت بضرورة المشاركة الفاعلة في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعدم الاتكال على اطراف اخرى قد يكون لها دور مؤثر وبارز في عملية التنمية، ولكنها تأخذ الامور بعيدا عن طرف مهم وشريك رئيسي، يعد من اهم عناصر بناء المجتمع، وهو فئة العمال وذوي الدخل المحدود، لذا وجد الاتحاد العام بان الواجب والمسؤولية يمليان عليه ان يطرح امام الراي العام رؤيته لكل من عمليتي التنمية والإصلاح الاقتصادي.. خصوصا وان السياسة الاقتصادية ليست قرارا وانما رؤية يتطلب الاتفاق عليها قبل العمل بها، ونحن كشركاء اجتماعيين، نعتقد بان التنمية مسؤولية عامة، وان عملية الاصلاح الاقتصادي لا بد ان تقوم على اسس من العدالة والشراكة بين جميع اطراف المجتمع اذا ما اريد لها ان تحقق الاهداف المنشودة منها..

### البناء الاقتصادي

حين نتحدث عن البناء الاقتصادي لا بد من التذكير بان لكل سياسة اقتصادية اهداف تمومية تسعى الى تحقيقها، وإلا تحولت الى نوع من العبث، اضافة الى ان غاية علم الاقتصاد، مهما اختلفت الأيديولوجيات التي يتبعها، هي الوصول بالمجتمع الى حالة الرفاهية. لذلك يعرف علم الاقتصاد بعلم تعدد الخيارات التي تتيح لكل مجتمع ان يأخذ بالأسلوب الاقتصادي الذي يتناسب وطبيعته وثرواته وإمكاناته بما يحقق له الرفاهية المنشودة. وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف تعددت وتوعدت الانظمة الاقتصادية في العالم، طبقا للأسلوب المتبع في هذا البلد او ذاك.

اما حينما نتحدث عن البناء الاقتصادي في بلادنا، فلا بد من الإشارة الى حقيقة قد تغيب عن البعض، وهي ان الدستور قد حدد اطر اقتصادنا الوطني وأهدافه والأسس التي يقوم عليها، كما حدد دور الدولة فيما يتعلق بهذا الجانب، وبالتالي لا حاجة لنا بالحديث عن محاولة البعض البحث عن هوية اقتصادية جديدة لاقتصادنا الوطني، او عن دور اقتصادي جديد للدولة قد تم حسمه بالدستور.

من هنا نعتقد بان أي بناء جديد للاقتصاد لا بد وان يلتزم بالأهداف والأسس التي أطرها الدستور لاقتصادنا الوطني، بغض النظر عن الآلية التي سيتم بها هذا البناء، وبما ان عملية الإصلاح الاقتصادي خيار استراتيجي اتخذته القيادة السياسية في اطار رؤيتها المستقبلية لتطوير اقتصادنا الوطني وتحويل بلدنا الى مركز مالي وتجاري في المنطقة.

لذلك نحن هنا لا نناقش الرؤية، ادراكا من الطبقة العاملة الكويتية بان هذه الرؤية قد جاءت ممن لا نشك في مدى حرصه على مستقبل البلد وتنميته وهو صاحب السمو امير البلاد المفدى، ومن هنا لم يتبق لنا سوى مناقشة الآليات التي يمكن ان تحقق لنا هذه الرؤية السامية. وهذه الآليات يجب ان يشارك في وضعها وإقرارها وتبنيها كافة اطراف الإنتاج، من عمال وحكومة وأصحاب عمل، باعتبارهم شركاء اجتماعيين في بناء الدولة وإرساء قواعد المجتمع.

### الخصخصة

شهد النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين تحولين جذريين، اولهما من النظام الراسمالي الى النظام الاشتراكي، وثانيهما من النظام الاشتراكي الى النظام الراسمالي الليبرالي، وقد كانت اداة التحول الاول هي التأميم، اما اداة التحول الثاني فقد كانت الخصخصة.

والحقيقة ان كلتا الأداةين كانتا بمثابة الصدمة الاقتصادية لمعظم مجتمعات الدول النامية التي اخذت باي من هذين النظامين، فكان التحول فيهما اقرب ما يكون الى الانقلاب الاقتصادي. لذلك لازالت شعوب ومجتمعات هذه الدول تعاني من الآثار الاقتصادية المدمرة، التي جرتها عليها سياسات التحول والانتقال الاقتصادي غير المتوازن لدولها.

### اهداف التخصيص من وجهتي نظر الحكومة والقطاع الخاص..

اولا : وجهة نظر الحكومة :

لقد قيل الكثير عن اسباب واهداف التخصيص، وهي لا تختلف كثيرا في معظمها عما يطرحه البنك الدولي الذي يرجع اسباب الازمات المالية